

## ملخص الدراسة

### فعالية مؤسسات التربية الخاصة في فلسطين

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى فعالية مؤسسات التربية الخاصة في فلسطين، ولتحقيق ذلك؛ تم تصميم ست استبيانات مختلفة موجهة للمشرفين، والمديرين، والمعلمين، والمعاقين، وأولياء الأمور، والخرجين؛ لتحديد مستوى فعالية المجالات التالية: (مدير المؤسسة، ومعلم التربية الخاصة، وتعلم المعاقين، والمنهج، وتواصل المؤسسة مع الأسر، ومبني المؤسسة وتجهيزاته)، وبلغ عدد مفرداتها (82) مفردة، وقد طُبّقت الاستبيانات على عينة عشوائية طبقية تم اختيارها من (81) مؤسسة، تُمثل (50.6%) من أفراد مجتمع الدراسة البالغ عددها (160) مؤسسة في فلسطين، وتم تصميم بطاقيتين؛ للاحظة مستوى فعالية (27) مديرًا، و(52) معلماً، وتم إجراء مقابلات شخصية مع عينة تبلغ (40) فرداً؛ وذلك بهدف تحديد المشكلات التي تحد من تحقيق فعالية المؤسسات، والحلول المقترحة لها.

ولتحليل بيانات الدراسة الحالية، تم استخدام المعالجات الإحصائية التالية: التكرارات، والمتosteات الحسابية، والنسب المئوية، ومعاملات ارتباط (بيرسون)، و(سييرمان)، و(ألفا كرونباخ)، واختباري (ت)، و(شيفيه)، وتحليل التباين الأحادي، وقد كشفت الدراسة عن النتائج التالية:

1- بلغت نسبة مستوى فعالية مؤسسات التربية الخاصة في فلسطين نحو (55.6%)، وهي أقل من الوزن النسبي الذي حدد في الدراسة لتحقيق المستوى الإيجابي من الفعالية، وهو (65%) فما فوق، لذا يميل مستوى فعالية المؤسسات - كما تقدره عينة الدراسة - نحو الاتجاه السلبي.

2- سُجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى فعالية مؤسسات التربية الخاصة، تُعزى لمتغير نوع الإعاقة التي تخدمها المؤسسة، وذلك لصالح المؤسسة العقلية، والسمعية.

- 3-وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى فعالية مؤسسات التربية الخاصة؛ تُعزى لمتغير الموقع الجغرافي المؤسسة، وذلك لصالح مؤسسات الضفة الغربية.
- 4-وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى فعالية مؤسسات التربية الخاصة؛ تُعزى لمتغير الجهة المشرفة على المؤسسة، وذلك لصالح الجهة الأجنبية.
- 5-وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى فعالية مؤسسات التربية الخاصة؛ تُعزى لمتغير طبيعة عمل عينة الدراسة، وذلك لصالح المشرف، والمدير، والمعلم.
- 6-وجود (41) مشكلة ذات مستوى عال من الحدة من المجموع الكلى للمشكلات البالغ عددها (89) مشكلة، تحد من تحقيق فعالية مؤسسات التربية الخاصة في فلسطين، وتم اقتراح الحلول المناسبة لها.
- وبناءً على النتائج السابقة، فإن الدراسة خلصت إلى مجموعة من التوصيات التالية:-
- وضع السلطة الوطنية الفلسطينية آلية وشروطًا، لفتح أي مؤسسة جديدة في التربية الخاصة، وتحديد النظام الداخلي لها ضمن فلسفة التأهيل العامة التي تضعها السلطة مع القطاع الأهلي، والأجنبي.
  - تشكيل وزارة التربية والتعليم الفلسطينية "قسمًا لل التربية الخاصة" في كل مديرية تعليمية، ليختص بما يلي: دراسة إمكانية إنشاء مؤسسات، أو فصول لإعاقات جديدة بالمحافظة، واستكمال احتياجاتها مستلزمات العمل من: أموال، وكتب، وتكنولوجيا، وأجهزة، ومتابعة سير عمل وتنفيذ الأنشطة التعليمية فيها، ومعالجة المشكلات التي تحد من تحقيق فعالية المؤسسات، وتقديم الحلول المناسبة لها.
  - إنشاء مركز تدريب لمديري المؤسسات؛ لتحسين قدراتهم في مجال: القيادة، والإشراف، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
  - تنظيم بعثات خارجية للمديرين، والعاملين معه؛ لمواكبة المستجدات في الإدارة، وتعليم المعاقين.

- إنشاء مركز معلومات؛ لتسهيل تبادل الخبرات العربية وال أجنبية الناجحة في الإدارة و التعليم المعاقين.
- عقد دورات تدريبية لمعلمي التربية الخاصة أثناء الخدمة؛ لرفع كفاءتهم المهنية في مهارة: توظيف تكنولوجيا تعليم المعاقين، وتحليل المنهج الدراسي وإثرائه وفقاً لحاجات المعاقين.
- تطوير منهج تربوي فلسطيني لتعليم المعاقين، بحيث يراعي المحكّات العالمية في بنائه، ويسعى لنقل تعليم المعاقين نقلة نوعية، بالإضافة إلى دعم المنهج بكل ما يحتاجه من وسائل تعليمية حديثة.
- إنشاء مراكز مصادر التعليم لابتكار وتصميم الوسائل والأجهزة التعليمية؛ بهدف توفيرها لمؤسسات التربية الخاصة مجاناً، أو بأسعار زهيدة.
- إنشاء هيئة عامة مركبة تشرف على المؤسسات بإشرافاً مباشرأً على أن يكون لها استراتيجياتها الخاصة، وميزانيتها الدائمة لضمان استمرارها، والارتقاء بها.
- تطوير النظام الإداري في المؤسسات من خلال ربطه بشبكة إلكترونية، ووسائل اتصال حديثة تربط المؤسسات ببعضها البعض من جهة، وبوزارة التربية والتعليم وبالعالم الخارجي من جهة أخرى، وذلك للحصول على المعلومات وقت الحاجة إليها.
- تحسين متطلبات عمل المعلمين سواء ما يتعلق منها: بالظروف المادية، والرواتب، والحوافز، والعلاقة مع الزملاء والمديرين، بحيث يصل مستوى رضاهما عن العمل إلى أفضل حد ممكن.
- تطوير أبنية المؤسسات، وإعادة تأهيلها، وتوفير مستلزمات العمل فيها من: أخصائيين، وكتب، وتجهيزات، ومواصلات، وغرف، ومكتبات، ومخابر، ومشاغل، وحدائق، وملعب، ومقاصف، ومرافق صحية، .. إلخ.
- توفير مصادر تمويل دائمة للمؤسسات، وعدم الاعتماد على مصدر واحد، وتعزيز الاعتماد على الذات من خلال إقامة مشاريع مُدرة للدخل، وتأجير الأماكن التابعة لها؛ للاستفادة منها في الإنفاق.

- تفعيل الصلة بين المؤسسات وأسر المعاقين؛ من أجل الاستفادة من الأسر في تحقيق أهدافها.
- تطوير سياسة تعليم المعاقين بحيث ترتكز على تنمية مهارات التفكير لدى المعاقين في مجال: الشرح، والتحليل، والاستنتاج، والتواصل، القراءة، والكتابة.
- تطوير الأنشطة التعليمية للمعاقين، وتحسين نوعيتها عن طريق توفير مستلزمات تفيذها.
- تنويع البرامج والوسائل التي تساعد على جذب انتباه المعاقين داخل الصف، وزيادة دافعيتهم للتعلم.